

في جذور الأسباب البنيوية للانتفاضة السورية

لانتفاضة السورية الحالية أسباب بنيوية تتجاوز العامل المستمر، أي القمع. ترتبط هذه الأسباب بالمعطيات السياسية - الاقتصادية التي أختاحت سوريا منذ العام ١٩٨٦، عندما بدأ النظام عملياً في تحويل تحالفاته الاجتماعية والسياسية من العمال إلى الأعمال، والإشارة تحديداً تحض العولمة المتصاعدة في العقود القليلة الماضية بين النخبين السياسية والاقتصادية في سوريا، وتداعياتها على تحديد السياسات على مدى يقرب من الـ٢٥ عاماً. يسود هذا التفاعل الجديد للسلطة معظم الاقتصادات السياسية العالية، لكنه يولد آثاراً مؤذية بحسب السياقات المحددة. في العديد من البلدان النامية، ومن ضمنها سوريا، ترتبط تلك الآثار بالسيرورة الطويلة لتفكك الاقتصاد الذي تسيطر عليه الدولة، والذي يشكل أيضاً أساس سياسات إعادة التوزيع التي تعتمد عليها الجماهير في ظل غياب النمو الاقتصادي. يجدر التحذير بالوقت نفسه من مغبة اعتبار أن هذه العوامل هي الأسباب الحصرية للانتفاضات، أكان ذلك في سوريا أم في أي مكان آخر. وعوضاً عن ذلك، اعتبر هذا العامل مركزياً، وليس العامل الوحيد. على الرغم من ذلك، لا يمكن لهذا العامل أن يوفّر وصفاً شاملاً للأسباب البنيوية.

عزة أبو ريعة - من صفحة «الفن والحرية»



مقارنة مع بلدان أخرى، وكانت صغيرة جداً ومختلفة للغاية لتشكّل بديلاً من الخسائر التي حلت بالقطاعات الأخرى، وكانت من دون شك عاجزة عن المنافسة على الصعيد الدولي. وبشكل متزايد، أصبح توظيف مئات الآلاف من الداخلين سورياً إلى سوق العمل مجرد حلم وهمي، وهو ما دفع بالجماهير من الشباب المحرومين إلى النسيان وفشروا العيش الصعبة.

هناك ملاحظة تقوض نفسها في هذا السياق، وإن كانت غير متصلة بـ«السياسة». منذ العام ٢٠٠٣، اختبرت سوريا جفافاً غير مسبوق تسبب بنزوح داخلي لأكثر من ١.٢ مليون شخص بحسب تقديرات متحفظة. لقد هاجرت عشرات الآلاف من العائلات إلى المدن، حيث انضروا إلى صفوف العاطلين عن العمل، خصوصاً في البلدات والحافظات الصغيرة، كدرعا وأدب وحمص وغيرها. لقد عزّز هذا الزواج من الشعور بانعدام رضى جميع الذين تأثروا به، مباشرة أو غير مباشرة، وزاد من حدة الاستقطاب الاجتماعي والاقليمي إلى مستويات لم تشهدا سوريا منذ منتصف القرن الماضي. وعلى الرغم من أن ذلك كان نتيجة كارثة طبيعية، إلا أن سوء التخطيط الحكومي المزمّن والضئيل، وسوء إدارة الموارد المائية منذ التسعينيات، كانت بمثابة الضمن المدفوع لمجموعة سياسات الاستقطاب الاجتماعي المتبعة خلال الفترة نفسها.

لا تنحصر مشكلة التنمية بمسألة القوانين والأسواق، وإن يتم حلها بوصفها كذلك، كما أن تزيق الديمقراطية ليس كافياً معالجة الأمراض الأساسية، ومهما تعددت العوامل، فإن المشاكل الأكثر فداحة تتبع من الأشكال المختلفة والمستمرة من انخراط التمكن السياسي والاقتصادي، ومن إنكار حق تقرير المصير على الصعيدين الفردي والجماعي. وقد تفاقمت معظم هذه المشاكل ولا تزال تتفاقم بفعل تشابك جديد للقوى، كان ولا يزال مستعبداً وكان ولا يزال خاضعاً للتنازع والتحدى (وفق الحالات). لم يكن هذا التحالف النخبوي الجديد السياسات التي رافقتها، بل كانت تأكيداً الرضى والمعارضة الشعبين، بل كانت تأكيداً على أنهما ستفانقمان إذا لم تتطور عقود اجتماعية ومؤسست بديلة، حتى في ظل أنظمة حكم جديدة. وبما يتعلق باهتمامنا هنا، فلا يمكننا التغلغل من أهمية مساهمة هذه التأثيرات الاجتماعية الناتجة من الأوضاع المذكورة أعلاه، على الخزان البنيوي الذي غذى جذور الانتفاضات، خصوصاً في المناطق الريفية والبلدات الصغيرة.

As Syria Free-Falls... (من مقال «A Return to the Basics – بالانتان مع موقع «جدلية» - ترجمة «السفير العربي»)

بسام حداد

أستاذة العلوم السياسية في جامعة جورج مايسن - واشنطن، ورئيس تحرير موقع «جدلية»

أساساً لتحديد الأحكام والعابري. بالتالي، كان الاستقطاب الطبقي والفقر والاستبعاد من التنمية بعتيرة بمثابة إجراءات «خاطئة»، وغير مقبولة. أما اليوم، فقد أصبحت هذه الآثار المرئية هي المعيار الجديد، وسهلة من أجل مستقبل «أفضل»، ومحطة مشروعة على طريق الإزدهار والفعالية. لقد تم تعليق جميع التسميات المائلة بفعل الانتفاضات، لكنه لا يزال من المبرر جدا إعلان موت وصفات النمو ذات النتيجة جدا إعلان موت وصفات النمو ذات النتيجة (corporatist)، فلتت من ذلك تمتع ببعض الامتيازات. صحيح أن النخبة السياسية أطلقت هذه العملية من التحول في التحالفات وتخصيص رأس المال بالاستثمارات قبل وقت طويل من أن يصعب الفاعلون من رجال الأعمال مهمين على الساحة، غير أن نوع التغيير الذي حصل خلال العقود الثلاثة الماضية كان من طابع مختلف. في الفترة السابقة، كان تجريد العمال من حقوقهم بعتيرة بمثابة وسيلة إشكالية للاعتماد على التسليم، وكان يتغير الاعتراض اجتماعياً، وينظر إليه على أنه نوع من الخوض عن عقد اجتماعي (على ما لوع في مرحلة لاحقة، ما تحاف موجة الاحتجاجات والانتفاضات، كان التجريد للعمال من حقوقهم يحصل باسم «الاستثمار»، و «النمو» والتحديث».

كان السياق الأيديولوجي في الماضي أحد التوليدات الاشتراكية - القومية التي وفرت

اقتصادي من «السوق»، وهي ظاهرة تساهم في ارتفاع دراماتيكي لحصة القطاع الاقتصادي غير النظامي أو للذين يعملون أو ويعيشون خارج السوق بالكامل تقريباً، ومعظمهم يعيشون في مناطق ريفية وبلدات صغيرة ومدن أصغر. في غضون ذلك، عزّزت سياسات النظام نمو القطاع «الخاص» من خلال توفير المستثمرين الذين أعطوا امتيازات ومعاملة مميزة وتمتعوا بالإعفاءات الضريبية من دون فرض مقابل عملي لجهة القيمة المضافة والتوظيف والصادرات، والأهم من ذلك أن الفرص الاقتصادية الأكثر ربحية في الاقتصاد الجديد، احتكرها الواللون للنظام، والأقارب والشرقاء، وجميع هؤلاء هم جزء من شبكات الأعمال المرتبطة بالدولة، التي تطورت في السبعينيات والثمانينيات، ونضجت في التسعينيات. إن التقارب الصارخ بين صانعي القرارات والستقيدين منها، فقل الاستيلاء على الربح، والفساد البنيوي، وأنتج مجموعة كبيرة من السياسات المفضلة على القياس التي أضعفت الاقتصاد الوطني وقتحتته وأرهقته بالانقطاعات.

وقد ظهر التأثير قاسياً على نطاق أوسع في بعض القطاعات المهمة. إن الزيادة - غير الكبيرة - في العمال ومسالهم في القطاعات الخاصة والعامية هي نتيجة أخرى للسياسات والمقررات السياسية الريفية بهذا التحالف النخبوي الجديد، يمكن تلمسها بسهولة. كان

اقتصادي من «السوق»، وهي ظاهرة تساهم في ارتفاع دراماتيكي لحصة القطاع الاقتصادي غير النظامي أو للذين يعملون أو ويعيشون خارج السوق بالكامل تقريباً، ومعظمهم يعيشون في مناطق ريفية وبلدات صغيرة ومدن أصغر. في غضون ذلك، عزّزت سياسات النظام نمو القطاع «الخاص» من خلال توفير المستثمرين الذين أعطوا امتيازات ومعاملة مميزة وتمتعوا بالإعفاءات الضريبية من دون فرض مقابل عملي لجهة القيمة المضافة والتوظيف والصادرات، والأهم من ذلك أن الفرص الاقتصادية الأكثر ربحية في الاقتصاد الجديد، احتكرها الواللون للنظام، والأقارب والشرقاء، وجميع هؤلاء هم جزء من شبكات الأعمال المرتبطة بالدولة، التي تطورت في السبعينيات والثمانينيات، ونضجت في التسعينيات. إن التقارب الصارخ بين صانعي القرارات والستقيدين منها، فقل الاستيلاء على الربح، والفساد البنيوي، وأنتج مجموعة كبيرة من السياسات المفضلة على القياس التي أضعفت الاقتصاد الوطني وقتحتته وأرهقته بالانقطاعات.

وقد ظهر التأثير قاسياً على نطاق أوسع في بعض القطاعات المهمة. إن الزيادة - غير الكبيرة - في العمال ومسالهم في القطاعات الخاصة والعامية هي نتيجة أخرى للسياسات والمقررات السياسية الريفية بهذا التحالف النخبوي الجديد، يمكن تلمسها بسهولة. كان

عفاً، الموقع المطلوب محجوب

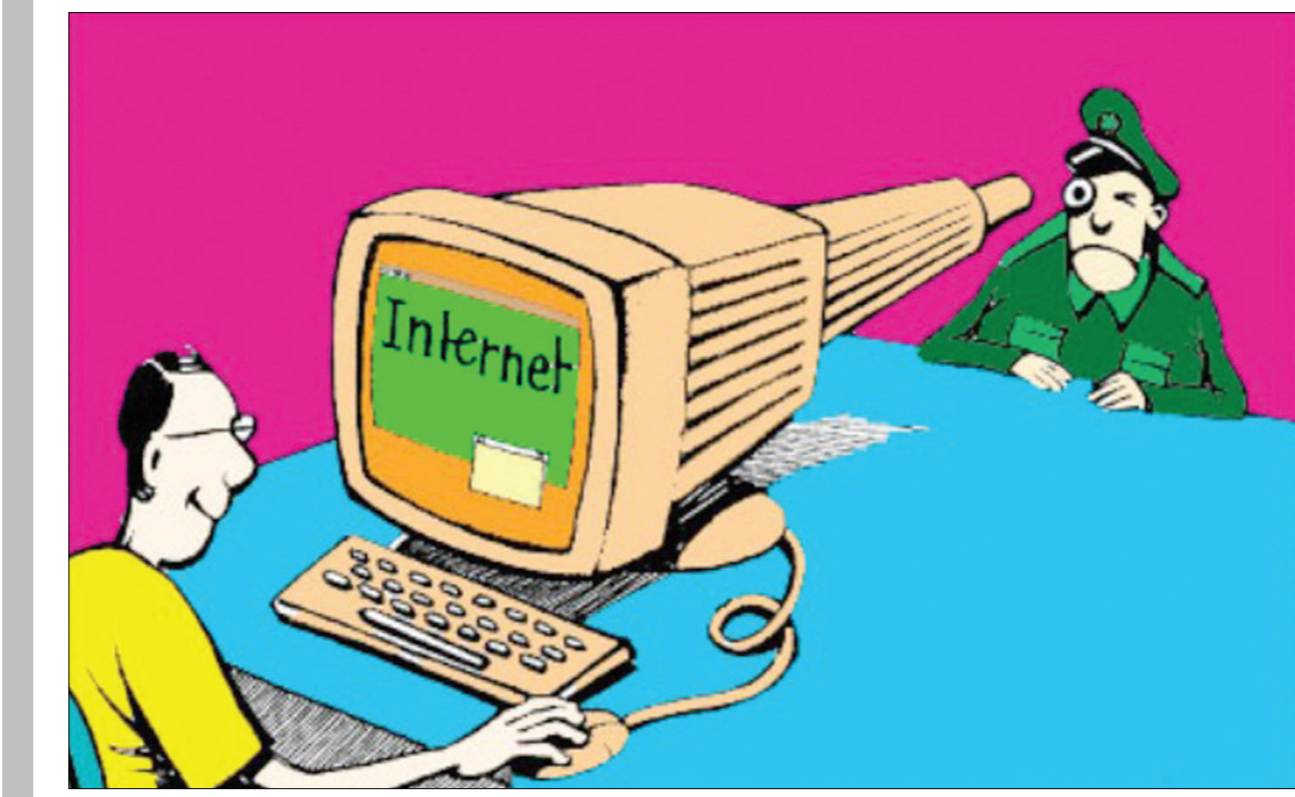
تركيا بين نيران متعددة

لمح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى العودة لأكثر من ٧٠٠ معتقل كردي، مستمر منذ مطلع أيلول/سبتمبر. يطالب المذبون بفك عزلة الزعيم الكردي عبدالله أوجلان، وبالسماح للمعتقلين الأكراد بالتعامل بلغتهم أمام المحاكم، ويتعلم هذه اللغة في المدارس. بل ذكر أردوغان بأن أوجلان حكم بالإعدام بعد توقيفه ثم خفف الحكم عليه. فسار التلميذ بتصريحاً. وعيّن جرائم الأهراب، لتطبيق الإعدام، ما قد يصح ليس على أوجلان وحده بل على عدد كبير من المذبون أنفسهم. وهذا ابتزاز غايته السيطرة على الأهراب المرشح للتوسع والتجذب وفق تجارب سابقة مشهودة. وبالطبع فأردوغان يهندس لعركة رئاسة الجمهورية عام ٢٠١٤. لذا قال في السياق جملة يفهم منها تملقا للقوانين الشرعية الإسلامية، وللقلبية في أن، حيث «العفو عن القاتل يخص أهل الضحية وليس الدولة»، ما استفز كل دعاة الدولة الحديثة وليس الكماليين فحسب (الذين يؤيدون عقوبة الإعدام، ولكن من باب تعزيز هيبة الدولة).

وفي ضرب عصفور ثالث بالحجر نفسه، أراد الرجل تحدي الاتحاد الأوروبي الذي أزيلت عقوبة الإعدام عام ٢٠٠٢ إرضاء له، وأمثلا بدخول جنته. ولكن، وعلى تلك الأهداف (الرسائل) كلها، يصعب تجاهل ظلال التدايعات السورية في التسبب بتوتر أردوغان الشديد، وإن كان الرجل يشتهر بالصلافة. فحلفاء حزب العمال الكردستاني في سوريا (إن لم نقل إلا ذلك) يسيطرون على منطقة واسعة من الحدود ويفرضون نظامهم عليها، مستغلين عن رغبات الجموعات العاملة تحت لواء «الجيش الحر»، وعن سلطة النظام السوري.

وإن كانت السذاجة وحدها ترى في الوضع الناشئ في سوريا نواة لتحقيق حلم الدولة الكردية، انطلاقاً من المكان الذي يتعرض حالياً للتدمير والتكثيف، إلا أن ذلك البروز لإرادة كردية مستقلة إلى هذا الحد يقلق انقرة التي تعرف مقدار ضخامة وفعالية مشكلتها الكردية. فعلى أي الجانبين تميل؟

نهلة الشهال



من موقع «إلى أين سورية»

تعدّ السعودية من الدول التي تمارس الرقابة بشكل مفرط على الشبكة العنكبوتية، والحجب لديها سياسة للسيطرة على العالم الافتراضي الذي بدأ يجرف الدول من حولها. ليست المملكة هي الوحيدة التي تعدد إلى تبني هذا الخيار. فالحرية المطلقة في تصفح الإنترنت مفقودة لدى العديد من الدول، عربية كانت أم أجنبية، من مصر إلى تونس إلى الصين وإيران وروسيا. تحجب الدول الكبيرة تفاصيل العالم الصغيرة، ما تحاف تأخيرها في استقرار ملحوظ فيها، كما لا يتوافق مع أرائها وسياساتها لتصفه بالدين والأخلاق، وتتمر عليه نفسها.

لا حجب لواقع التواصل الاجتماعي في المملكة، لكن عين الرقيب الساهرة مفتوحة، قد يتعرض الفرد أو صاحب الفيديو على اليوتيوب للسائلة والحاسبة، قد يسجن لتغريدة، قد يعاقب لشهر بته وفي تطاول لم تعهده السعودية من قبل. الفاييسوك والتويتز واليوتيوب أحرار في مجتمع السعودية، لكن خلفهم تطف الظلال التي تخزن الانقضاض على أمور لا تعجبها.

مريم ترحيني

كاتبة لبنانية مقيمة في السعودية

تستهان بها في المجتمع السعودي. كما تحجب المواقع ذات النفس اللببرالي «المفرط» الذي تعمل الحكومة على إخفائه بشئ السيل. ربما ترى المملكة في العوام جماعة لا يملكون مقدارا مطلوباً من الوعي بخولهم معرفة عواقب الأمور. الشعب لا يدري كيف أن مقالة منشورة تحمل مجرد أفكار، كلمات مرصوفة قرب بعضها، كيف لها أن تشعل ناراً لحرب أهلية.

مختلف المواقع التي يتم حجبها، تحمل فكرة مخالفة عن تلك السائدة، قد تعزّي شيئاً يتخفى في داخلنا، شيئاً نرفض أن نعرف به، لكنه موجود وحققي. لا تبشر تلك الأشياء بالحياة على كوكب آخر، كل ما في الأمر أنها تحشروننا في زاوية العالم، تكشف الغطاء عن أمور رغبتنا دوماً في فدتها أو ذرها في الهواء.

المنع هو الوسيلة الأسهل برأي الحكومة لقطع دابر النقاش. هذا البرر لم يعد ينفع، فما نجده هو رغبة من المتصفحين لمعرفة الأمر الذي تحاصره الدولة وتخنقه خلف ستارها السمكة، الحجب صار مبرراً للمتعمّن من تقنية الاختراق وفك رموز الشفرة التي تفضخ أشياء لو قرأناها أو شاهدناها لن ننقص من إيماننا أو نغيّر من عقيدتنا، لكنها ستزيدنا وعياً، فتفتح في عقولنا أبواباً جديدة، ستوضّع الرؤية أمامنا. سوف تعرّفنا أن على هذه الأرض أناساً لا يعتقدون رأياً، قد يخالفوننا بطريقة تفكيرنا، هم ببساطة لا يرون الأمور من منظارتنا.

٢٠ حالة وفاة يومياً هو معدل قتلى حوادث السير في السعودية. و٧٣ في المئة من مجمل الوفيات هم دون الأربعين سنة من العمر، وهناك أكثر من ٣٩ ألف مصاب يشغلون أكثر من ٣٠ في المئة من أسرة المستشفيات، ويُسجل في المملكة معدل ١٥٣٧ حادث سير يوميا، تكلف اقتصاد السعودية ٢٠ مليار ريال (حوالي ٥.٣٣ مليار دولار) سنويا.

السلطة في البحرين مدينة للشرطيات

قمع النساء بالنساء

تشابه حركات الربيع العربي وتختلف في كثير من تفاصيلها. ففي مسار جميع تلك الحركات، على تنوعها، حققت المرأة اختراقاً سياسياً ثقافياً تمثل في فرض وجودها في المجال العام كطرف أساسي وقاعل وليس مجرد رديف. ولكننا نرى اختلاف التفاصيل حين ننظر إلى كم المساحة التي تمكنت المرأة من الاستحواذ عليها في المجال العام كمواطنة متساوية في الحقوق. أو حين ننظر إلى تراجع وتفاوت مستوى الاعتراف المجتمعي بحق المرأة في المجال العام كفاعلة مستقلة.

حزك الربيع العربي أعداداً كبيرة من النساء للمشاركة في مختلف أنشطة المعارضة لأظمة القمع، كما هو حرك أعداداً كبيرة أخرى من النساء للدفاع عن تلك الأنظمة. فحين نستعيد صور المواجهات بين مؤيدي الأنظمة ومعارضها في مختلف مدن الربيع العربي، وكذلك روايات المشاركين فيها، نعرف أن المرأة عنصر بارز في الجبهتين. وقد خبرنا هذا المشهد في البحرين. فحين ندقق في الصور ومقاطع الفيديو نلاحظ صور فتيات بحرينيات في الزي الخاص بقوات مكافحة الشعب وهم يطرحن على الأرض بحرينيات أخريات تمهداً لتكبيهن ونقلهن إلى المعتقل.

أدوار جديدة للشرطة النسائية في البحرين

فوجئ كثيرون بمنظر شابات في مقتبل أعمارهن في كامل الزي الأسود الذي يشبه الأزياء التي يلبسها ممثلو أفلام حرب النجوم وهم يلاحقن المظاهرات في شوارع المنامة وأزقة القرى المحيطة بها. وسرعان ما تبين أن السلطات الأمنية في البحرين قد قررت مواجهة الحراك النسائي بتنظيم حرك أمني مضاد يعتمد على النساء.

قبل إعلان استقلال البحرين في ١٩٧١، أسس البريطانيون قسماً للشرطة النسائية لتولي القضايا المتعلقة بالنساء والأحداث. واستمر النمو التدريجي للشرطة النسائية بفضل الطبيعة النقطية التي شجعت على توافد أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الأجنبية، بما فيها النساء. إلا أن العنصر النسائي بقي هامشياً ولم يتجاوز نسبة ١٠ في المئة من مجموع العاملين في الشرطة البحرينية. كما بقيت مهمات الشرطة النسائية محصورة في «الجانب النسائي» سواء في مراكز الشرطة والمراكز الحدودية أو في سجن النساء وإصلاح الأحداث. إلا أن الشرطة النسائية وفرت للمسؤولين في البحرين سبباً للتأني بدهورها الريادي في المنطقة العربية عبر «فتح المجال للمرأة للمشاركة في حماية أمن البلاد».

جدير بالذكر أن التمييز الطائفي، بما فيه منع تعيين الشيعية في الأجهزة الأمنية والعسكرية، حصر التجنيد في الفتيات السنيات اللواتي يشكلن ٩٩ في المئة من الشرطة النسائية في البحرين. وتشير معطيات بحث ميداني في عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ إلى أن الشرطة النسائية تعاني من جدال عزل حذري، ومن تمييز في شروط وظروف العمل بالمقارنة مع الشرطة الذكور. وتتكور في الشرطة النسائية احتكار المراتب القيادية للعائلة الخليفية والعوائل القريبة منها. ورغم متابع التمييز، تتزايد طلبات التحاق البحرينية بالشرطة

النسائية نظراً لأن المتدربات يحصلن على مخصصات مالية في فترة التدريب، ولأن راتب الشرطة المتدربة وحوافزها يزيد على ضعف ما تحصل عليه مواطنتها العاملة في معمل خياطة أو حضانة أطفال.

بعد انطلاق حرك ١٤ فبراير ٢٠١١، استجبت ظروف أسهمت في أن تتجاوز الشرطة النسائية دورها كرديف لجهاز الشرطة «الحقيقي»، وكذلك دورها كمادة للتأني بين الرجال من المسؤولين. فلم يتوقع أحد في السلطة أو المعارضة، أن يكون حجم مشاركة النساء في المسيرات والأعمال الاحتجاجية بالاتساع الذي شهدناه منذ بدء الاعتصام في دوار اللؤلؤة. وفيما سعى المحافظون في المعارضة إلى دعوة النساء إلى «التزام العفاف والقيام بما يناسب طبيعتهن» تسارعت جهود السلطات الأمنية في البحرين لمواجهة هذا التغيير بالإسراع في تخريج فرق نسائية ضمن قوات مكافحة الشعب التي تتولى مواجهة المسيرات والأعمال الاحتجاجية. فعلاوة على مهمات قمع الاحتجاجات في الشوارع واعتقال المشاركات فيها،

كلما ازداد انخراط النساء في الحراك

السياسي من أجل التغيير، كلما جندت

السلطة المزيد من النساء لقمع ذلك

الحراك. وكلما استمر الحراك النسوي

من أجل التغيير وتعددت أشكاله، كلما

توسعت السلطة في إضافة مهمات

جديدة لنساء تجندين لضبط النظام

نجد الشرطة النسائية وجنديات قوات الشعب يشاركن في مهاجمة المنازل وتفتشها. وتعرف من شهادات عدد كبير من الناشطات المعتقلات أثناء محاكمتهن أنهم تعرضن للتعذيب على أيدي ضابطات وعناصر شرطة متخصصات في ذلك النوع من المهمات.

توسيع الدائرة

مخلما كان تأسيس الشرطة النسائية في البحرين العام ١٩٧٠ بقرار وتدريب بريطاني، فإن للأميركيين دوراً في تشكيل الفرق النسائية في قوات مكافحة الشعب. إلا أن المسؤولين البحرينيين لن يستطيعوا هذه المرة التناهي بدور زيادي عبر «توسيع المجال للمرأة للمشاركة في حماية أمن البلاد». فلقد سبقتهم اليمن بعد ٢٠٠١ إلى الاستماع إلى النصيحة الأميركية بإشراك العنصر النسائي في «الحرب على الإرهاب». ومع ذلك يستطيع المسؤولون البحرينيون المفاخرة بالصلب الذي تتمتع به الشرطة النسائية في البحرين بين شقيقتيها في مجلس التعاون الخليجي. فيجانب قدرتها على توفير الدورات التدريبية، تمتلك البحرين خبرات عملية طولية في تشكيل وإدارة جهاز شرطة نسائية يتولى مختلف

عماد عبيد

حلم ..



arabi.assafir.com

اقرأوا على موقع «السفير العربي»:

- نوعاير الذكريات في حماه - مطبعة حلاق
- أطفال سوريا بين الأغاني والرصاص - عبير حيدر
- تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
- تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

تحية إلى حلب

.. بألف كلمة



الرسم السوري العاني، حلبى الولد، فاتح الدرّس (١٩٢٢-١٩٩٩).

مدونات

«بحرك يافا»

«نبض»

«قرأت مؤخرًا»

تتميّز مدونة «بحرك يافا» بسرعتها، حركة التدوين نشطة، يساعدها على ذلك حجم الأخبار المكتسبة، في آخر تدوينة، وجه «برقية عاجلة للسيدة وزيرة التربية والتعليم»، تقدم من خلالها بشكوى معترضاً على التعطيل الجزئي أو الكلي للصفوف في سبيل إحياء المناسبات والأنشطة الوطنية.

وتوجه محمد بسؤال واضح «إلى متى سيقبى طلبة المدارس في بلادنا المخزون الشعبي للاحتفالات والمناسبات الوطنية على حساب الحصص المدرسية؟»، لا يكتمني محمد بالاعتراض، بل يقدم حجته مع كل تدوينة. يعنى محمد بمدونته ويوليها اهتماماً منبهه الرغبة في الدقة والفعالية. لذا تعمل المدونة ميدانياً. ففي إحدى التدوينات عن منطفة المالح والضارب البدوية، ينقل محمد بالصور المعاناة والمشاكل التي يتحدث عنها.

تنشط المدونة على الصعيد الاجتماعي: أسعار الكهرباء في الضفة وما ترتبه زيادتها من أعباء على الفقراء، معاناة سكان الأغوار الشمالية... بدأت المدونة عملها عام ٢٠٠٩، وحققت منذ ذلك الحين أكثر من مليون وخمسمئة ألف مشاهدة، لا تعريف محددًا بصاحب المدونة. لكن في أغلب الأحيان يتم توقيع المواد باسم «محمد أبو علان». تندرج المدونة ضمن شبكة أمين الاعلامية، وهذه الأخيرة تضم أكثر من ١٩٠٠ مدونة.

http://blog.amin.org/yafa1948/

من المدونة الأردنية:

«منذ استلامه مهام قيادة مرحلة أقل ما يقال عنها إنها صعبة وتتطلب مهارات «سوبرمان» لتجاوزها، قام «نسر» الرحلة عبد الله النصور، رئيس الوزراء، بمصارحة الشعب حول تحديات اقتصادية ومالية صعبة تعصف بالبلاد لدرجة أنه وصفها بأنها بمنتهى الخطورة، مشيراً إلى أن الدين العام قد تجاوز السقف الأمثل».

وبالفعل يبدو الوضع خطيراً ويهدد بأزمة لا تقتصر على الاقتصاد بل على كافة الصعد، فالوضع الاجتماعي ليس أفضل حالاً لا بنسب الفقر أو البطالة التي ما تزال تراوح مكانها، فماداً لو صدقت التنبؤات في أن حل «نسر النصور» سيكون من جيب المواطن، برفع الدعم وارتفاع آخر الأسعار، ما قد يهدد بانفجار شعبي يجعل «الطير الجارح» عصفوراً مكسور الحناح وبخاصة عندما يشعر المواطن أنه «يشحد» الدعم من الحكومة التي كادت أن تقسم بأن تضمن عدم تأثر الفئات ذات الدخل المتوسط والمتدني بقراراتها الرتبية. لكن، من يأتمن جانب حكومات تقول ما لا تفعل وتفعل ما لا تقول؟! في الواقع، لم تصل الدبونية إلى ما هي عليه اليوم أو هذا الشهر، وهذه ليست أول مرة تعاني منها الوازنة من العجز، لكن، النظام وحكوماته استيقظوا مؤخرًا على حقيقة مرّة عندما وصلت الدولة إلى شفير الهاوية اقتصادياً...».

http://seba-pulse.blogspot.com/

تنشط مجموعة شبابية في مدونة «قرأت مؤخرًا»، الجميع يساهم في المهمة، انطلاقاً من مبدأ «اقرأ واكتب». عدد المشاركين في كتابة المدونة كبير، اثنا عشر شخصاً يندرجون في لائحة «أحنا مين»، كلٌّ يعرّف عن نفسه على طريقته، بينما قرّر البعض الاكتفاء بتحديد الجنس والبلد، كلهم من مصر باستثناء شاب مغربي. آخر التدوينات كانت حول كتاب «بينما ينام العالم» للكاتبة سوزان أبو الهوى. سبقها كلام عن رواية «أنا عشت» لحمد تقييل، يعقوبة وبأسلوب جز يكتب الشباب كلّ عفا بقرًا، فيظهر من خلال الاختيارات تم المالحات اختلاف الطرق وتعدد الزوايا والأذواق.

في عرض كتاب «مبارك وزمانه، من المنصة إلى الإيدان» لحمد حسنين هيكل، يتطرق الكاتب إلى التفاصيل الصغيرة لتأحية كئيبة حصوله على نسخة، في كتابة شخصية بحتة.

التعريف عن المدونة جاء كالآتي: «هذه مدونة لكل الناس ولكل الكتب اللي هنتقراها...كل واحد يمسه كتاب عجب أو ما عجب ويجعل عليه بأسلوبه...» وهذا يعني فتح الباب لمساهمات أيّ كان، للتعبير عن موقفه من أي كتاب ينتهي من قراءته.

لا تفرّق مدونة «قرأت مؤخرًا» بين الأنواع، تنتشر الكتب الأدبية أو السياسية وغيرها.

«قرأت مؤخرًا»، المدونة هادئة ومرتبنة، وتدفع هذه الصفات القارئ نحو تصفحها بسرور.

http://kotobkteer.blogspot.com/